دور الجامعات الحكومية في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف غير المستقرة «الاستثنائية»: دراسة حالة الجامعات الليبية - ليبيا

فاطمة عبد السلام أعرقيب

عضو هيئة تدريس
جامعة المرقب الليبية
دولة ليبيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة في الظروف الغير مستقرة، وبالتركيز على الحالة الليبية مقارنة مع بعض النماذج من الجامعات الغربية والعربية، سواءً في الظروف العادية أو الظروف غير المستقرة نتيجة لما تمر به ليبيا من تغييرات سياسية كبيرة، والتي كان لها انعكاساتها الواضحة على كافة مكونات المجتمع الليبي والجامعات من ضمنها كونها أحد أهم المؤسسات العاملة والمؤثرة في المجتمع، وذلك باستخدام المنهج الاستكشافي لاستكشاف وتحليل الواقع. ودراسة اسلوب وقدر ة الجامعات الليبية علي مواجهة هذه الظروف في إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية باستخدام منهج تحليل النظم وصولاً الى الاستقرار والتوازن واستيعاب مختلف الأحداث.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في ليبيا في الظروف الاستثنائية إلا أن هذه الظروف مازالت أقوى من قدرة الجامعة على القيام بالدور المنوط بها لمواجهة هذه الظروف وذلك لغياب الآليات المنظمة لهذا الدور اضافة لغياب الهيكلية الإدارية والتشريعية الداعمة والمساندة للعمل الجامعي والمجتمعي

ومن ثم قامت الباحثة باقتراح استراتيجية لتفعيل هذا الدور تعتمد على وضع آلية للتطوير على مستويين أحدهما داخلي ويشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية، والآخر خارجي يتضمن تفعيل دور الجامعات في المشاركة المجتمعية والمساهمة في خدمة المجتمع بمؤسساته المختلفة أثناء الظروف غير المستقرة.

الكلمات المفتاحية: *الجامعات الليبية، التنظيمات الإدارية، التنظيم، خدمة المجتمع، المشاركة المجتمعية.*

المقدمة

تقوم الجامعات في كل دول العالم بدور كبير في التأثير على المجتمع المحيط بها من مؤسسات وأفراد ويزداد هذا الدور أهمية وتأثيرا بظهور الوظيفة الثالثة للجامعات والمتعلقة بخدمة المجتمع والبيئة، أضافة الى أدوارها المعهودة من القيام بالوظيفة التعليمية ودعم البحث العلمي. ففي الوقت الذي حظيت فيه الوظيفتين المعهودتين من تعليم وبحث علمي باهتمام العديد من الدارسين والباحثين ظلت الوظيفة الثالثة من خدمة المجتمع والبيئة محل دراسة واهتماما بشكل أقل خصوصا في دولة مثل ليبيا، لايزال تركيز أغلب الدراسات بها على البحث العلمي والتعليم مما شكل نقطة ضعف في التركيز على وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف المستقرة فما بالك بها أثناء الظروف غير المستقرة «كالأزمات والحروب"، خصوصًا بعد ما مرت به البلاد بعد ثورة «17 فبراير» الدور المهم الذى كان من الضروري ان تضطلع به الجامعات في ليبيا في مثل هذه الظروف وهو ما نحاول التركيز عليه في هذه الدراسة وذلك بتناول دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف غير المستقرة. فخلال فترة نظام حكم القذافي (-1969 2011) وقعت الجامعات الليبية تحت السيطرة المباشرة للنظام فأصبحت تلك الجامعات علي شكل قالب نمطي واحد ومنظومة واحدة من اللوائح والإجراءات والممارسات مما جعلها غير قادرة علي مواكبة التغيرات التي حدثت علي مستوي احتياجات المجتمع وتنميته، (السحاتي، 2016: 85)، وبعد أحداث الربيع العربي وما تبع ثورة «17 فبراير» من تأثيرات عصفت بمؤسسات الدولة ككل وأثرت علي سير العمل بها، لم تكن الجامعات بمعزل عن هذه الأحداث إذ توقفت بعض الجامعات عن العمل نتيجة للظروف

* تم استلام البحث في مايو 2022، وقبل للنشر في يوليو 2022، وتم نشره في أغسطس 2024.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2022.137131.1254

الأمنية أو لحالة الدمار التي لحقت بها، واستمرت جامعات أخري في القيام بعملها المعتاد بالرغم من الظروف الصعبة التي شملت كل مكونات المجتمع، إذ شكل ذلك حصنًا للشباب الجامعي في بعض المناطق من الانجرار وراء الصراعات القبلية التي حدثت ومنعت العديد منهم من الانخراط في العديد من التنظيمات المسلحة والمتطرفة على اختلاف مسمياتها. وبالرغم من وجود دور واضح للجامعات في الظروف العادية التي تتسم بالاستقرار والأمن والأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلا أن هذا الدور ما زال غير واضح ومحل جدل بين الباحثين في الظروف غير العادية أو الاستثنائية التي تتسم بالثورات والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويسودها التوتر وحالات عدم الاستقرار.

وتحاول هذه الدراسة التركيز على دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة أثناء هذه الأحداث عموماوالجامعات الليبية بوجه خاص مع التركيز على وضع مقترح لاستراتيجية ناجحة يمكن من خلالها تفعيل دور الجامعات في مثل هذه الظروف.

الاطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

بعد مراجعة العديد من الدراسات التي اتيح للباحثة الاضطلاع عليها والتي اهتمت بموضوع خدمة الجامعة للمجمع والبيئة وتناولته من نواحي مختلفة ثم تقسيمها في هذه الدراسة الى عدة اتجاهات، وفيما يلى عرض لهذه الأدبيات وفقا للاتجاهات المقترحة.

الاتجاه الأول - دراسات تناولت دور الجامعات في خدمة المجتمع بصفة عامة

حظى دور الجامعة التنموي باهتمام العدد الكبير من الباحثين والمهتمين وذلك لتأثيرها المباشر والكبير على تطور المجتمع ونهوضه، ومنها دراسة (القيزانى، 2017) والتي هدفت الى معرفة دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلى بمنطقة الخمس وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها وتحديد المجالات الاكثر شيوعا والتي تلقى اهتمامًا أكبر من الجامعة وقد استخدم الباحث خلالها عينة عشوائية مكونة من «300» عضو هيئة تدريس ممن يعملون بجامعة المرقب بكلياتها المختلفة، ولغرض تحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد استمارة استبيان تكونت من (49) فقرة موزعة على خمسة محاور. وقد توصلت الدراسة من تحليل بياناتها إلى ضعف الدور الذى تقدمه الجامعة للمجتمع وذلك لعدد من الأسباب أرجعتها إجابات عينة الدراسة إلى عدم توفر التمويل الكافي للاستفادة من مرافق الجامعة وضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي وعدم تطبيق نتائج البحوث التي تجرى بالجامعة (القيزانى، 2017: 27). وهذا ما عكس التقصير الحاصل من جانب الجامعة من ناحية ومن جانب الدولة ومؤسساتها من ناحية أخرى.

في حين تناولت دراسة السلمى 2017 دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع المحلى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود كنموذج، حيث استخدمت الباحثة عينة بالطريقة العشوائية العنقودية بلغ حجمها «88» عضو هيئة تدريس ممن يعملون بالجامعة بكلياتها المختلفة واستخدمت خلالها استمارة الاستبيان كأداة للدراسة تكونت من (45) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع كانت مرتفعة في جميع مجالات الدراسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغير نوع الكلية والرتبة الاكاديمية (السلمى، 2017). وهنا تظهر الاختلافات الواضحة بين نتائج الدراستين بالرغم من التشابه بين الدولتين « ليبيا والسعودية» من ناحية كونهما دولتين ذوتا موارد نفطية مجزية من الممكن استثمارها الاستثمار الامثل في مجال خدمة الجامعة للمجتمع، وهذا ما أظهرت دراسة القيزانى ضعفه في الجامعات الليبية، حيث أشارت إلى أن عدم توفر التمويل اللازم لمرافق الجامعة كان معيقا لاستخدامها في مجالات تنمية وخدمة المجتمع، بينما أظهرت الجامعات السعودية مؤشرات مرتفعة في هذا المجال.

وتناولت دراسة المؤمنى (2016) دور كليتي أربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها هدفت خلالها الدراسة الى التعرف على دور كليتي إربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلى بالأردن واعتمدت الباحثة في تحقيق هدف الدراسة على استخدام استبانة موجهة الى «70» عضو هيئة تدريس يعملون بالكليتين وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي الى أن دور الكليتين في تنمية المجتمع جاء بدرجة متوسطة كما دلت النتائج على وجود فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في الاداة ككل تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح فئة «دكتوراه»، وتمثلت أهم العراقيل في تنمية هذا الدور الى أن معظم البحوث العلمية تستخدم لغايات شخصية كالحصول على درجة علمية أو ترقية ولا توظف لخدمة المجتمع، وهو ما تعانى منه العديد من الجامعات

الليبية كذلك حيت تستخدم البحوث في أغلبها للترقيات وللزيادات الوظيفية تصبح بعدها طي النسيان والاهمال (المؤمنى، 2016: 1771-1753)، بينما هناك دراسة أخرى للعقيل والحيارى 2014 ركزت على دور الجامعات الاردنية في تدعيم وتنمية قيم المواطنة والانتماء، تكونت عينة الدراسة فيها من «371» عضو هيئة تدريس في كليات مختلفة من الجامعات الأردنية ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحثان استبانة تكونت من «28» فقرة أظهرت نتائجها أن أبرز قيم المواطنة التي تسعى الجامعات الاردنية الى ترسيخها لدى منسبيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها هي الولاء والانتماء للوطن وحب الوطن والحرص على أمنه واستقراره. وقد جاءت بدرجة متوسطة (العقيل والحيارى، 2014: 517-529). بينما تطور مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع واتسع ليتلاحم مع مفهوم المسؤولية المجتمعية بشموليته واتساع مجالاته، فعلى المستوى العالمي قام مهيران واخرون 2011 بإجراء دراسة حول اهتمام الأكاديميين والممارسين والجامعات في حل مشاكل التنمية في المجتمع، وقد هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى اهتمام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية كمصطلح جديد يشمل خدمة المجتمع والبيئة باستخدام التقارير السنوية والمواقع الالكترونية للجامعات العشر الأولى في العالم، وأظهرت النتائج أن الجامعات ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية وتقدم معلومات كافية حولها والمتضمنة التحكم بالتنظيم وحقوق الانسان وممارسات العمل والبيئة ومواضيع الطلبة وتطور المجتمع المحلى.

وحاز موضوع التمويل الحكومي للجامعات على اهتمام العديد من الدراسات ومحاولة ايجاد بدائل وموارد ذاتية بتوظيف خدمات الجامعة للمجتمع المحيط، والاستفادة منها في التمويل والتخفيف من الاعتماد على الجانب الحكومي والذى يعانى القصور في العديد من الدول خصوصا بعد توجه أغلب الجامعات إلى السوق واحتياجاته (مهيران وآخرون، 2011: 119-120).

وقد تناولت بعض الدراسات الدولية ومنها دراسة Jialdvoll & Holtet 1998 والتي استخدم خلالها الباحثان جامعة أوسلو كحالة دراسية من الجامعات الاسكندنافية والتي شهدت تغيرات في السياسات والهيكلية نتيجة التغيرات في تفكير الحكومة ناحية التمويل الجامعي، هدفت الدراسة خلاله الى التفكير في التسويق النشط للخدمات الجامعية كمصدر جديد للإيرادات الجامعية ومن هنا جاء التساؤل الرئيس للدراسة كيف يتم رؤية وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع من قبل الجامعة وعملائها في منطقة أوسلو، استخدمت المنهج الاستكشافي عن طريق مراجعة الوثائق والسياسات المتاحة والاحصاءات واللوائح والمواثيق والافعال القانونية الصادرة عن الجامعة نفسها ووزارة التربية والتعليم. إضافة الى ذلك المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسة في الجامعة والعملاء الرئيسيين في منطقة أوسلو (Jialdvoll and Holtet1998: 27-48).

ويتضح مما سبق عرضه تنوع الدور التنموي للجامعات من دور مادي متعلق بالتنمية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية الى الاهتمام بتنمية القيم والانتماء للوطن كدراسة المؤمنى. وقد بينت الدراسات السابقة الاهتمام العربي في بعض الجامعات والدول إلا أن هذا الدور لا يرق إلى الاهتمام العالمي الذى تجاوز مجرد دراسة الدور الاجتماعي للجامعات، بل امتد الى إمكانية توظيف هذا الدور كمصدر للتمويل الجامعي وتخفيف العبء على الحكومات كما بينت دراسة Jialdvoll and Holtet، في حين بينت بعض الدراسات العربية قصور هذا الدور من قبل الحكومات أصلاً وتقصيرها في دعمه كما في دراسة القيزانى، وتسعى هذه الدراسة إلى الاستفادة من هذه الأدبيات والمقارنة بالخبرة الدولية في هذا المجال.

الاتجاه الثاني - دراسات تناولت تغيير هيكلة الجامعات استجابة للتغيرات البيئية للقيام بدورها في خدمة المجتمع

نظرًا لأهمية الجانب الإداري بمكوناته المختلفة من قوانين وهيكل إدارى وبيئة تنظيمية مرنة وفاعلة من دور إيجابي ومؤثر في نجاح الجامعة في القيام بوظيفتها في خدمة المجتمع والبيئة، فقد تناولت بعض الدراسات هذا الجانب مركزة على التغيرات في البيئة وأثرها على الجامعة وعملها الاجتماعي كدراسة George Subotzky 1999 والتي هدفت إلى التعرف على مدى مساهمة مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا في إحداث التقدم الاجتماعي وفى إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب الفصل العنصري، استخدم خلالها الباحث مراجعة الأدبيات والمسوحات ودراسة الحالة وتوصل لنتائج الى أن الجامعات في جنوب أفريقيا تتعرض لضغوط لتصبح أكثر توجها نحو السوق ولمواكبة التغييرات التكنولوجية وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستجابة لاحتياجات المجتمع، ويؤكد ان الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع هي وسيلة فعالة للمساهمة في تنمية المجتمع كما أن المؤسسات التعليمية في جنوب أفريقيا استخدمت اسلوب التمويل وأنظمة الحوافز

لتعزيز فاعلية البرامج الموجهة نحو أهداف التنمية الوطنية منها قرار الحكومة بتطبيق خدمة المجتمع للخرجين والصيادلة والقانونيين وبينت الدراسة أن أكثر المجالات نجاحًا في خدمة الجامعات للمجتمع كان في المجال الصحي والصيدلاني والقانوني. وفى هذه الدراسة يتضح أهمية الجانب القانوني والتشريعي وأهمية دعم الدولة وتشجيعها للمؤسسات عمومًا والجامعية بالتحديد لخدمة المجتمع والبيئة (George Subotzky, 1998: 504-527)، وهو ما اتفقت فيه مع الدراسة الروسية Olga Bain & others, 1998، والتي هدفت الى تسليط الضوء على التغييرات الحادثة في بيئة الجامعات الروسية خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكيف استجابات مؤسسات التعليم العالي لتحديات وفرص البيئة الجديدة من خلال الاعتماد على دراسة الحالة في ثلاث جامعات روسية ناجحة، هي جامعة «كيروفوا»، وجامعة «سان بطرسبرج» اقدم جامعة في روسيا أسست سنة 1724، وجامعة «نوفو سيرسك»، والتي تأسست سنة 1992، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوثائق الخاصة بهذه الجامعات. وركزت على كيفية دفع التغييرات الحديثة للجامعات للبحث عن مصادر جديدة أكثر إيراد مما انعكس على مفهوم خدمة المجتمع والبيئة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إسهام الجامعات في خدمة المجتمع وتنميته خصوصًا التوسع في الخدمات بمقابل كما عملت بعض الجامعات على إحداث تغييرات هيكلية بتكوين عشر معاهد للبحث وتقديم برامج للتعليم عن بُعد، وتنظيم فصول ليلية للطلبة غير المتفرغين وتقديم برامج تدريب لإعادة التأهيل، وتعمل هذه الجامعات على إيجاد روابط مع المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والنوادي الرياضية كما تمكنت من حل مشكلة الامداد والتمويل المالي بتغيير وزيادة معدل البحث الذى أضاف مصادر جديدة للتمويل، وقد أقتدت بها الجامعات الحديثة كجامعة «نوفوسيرسك» التي قللت من مصادر الدعم التي كانت تمنحها لها الدولة بنسبة (32%) من خلال التنوع في خدماتها (Olga Bain & others, 1998: 49-67).

وهنا يظهر ضرورة توفر المرونة في الهيكلية الإدارية بحيث يمكنها احتواء أي تغيير يحدث في البيئة الخارجية. ومن الدراسات العربية في هذا المجال دراسة (رشاد، 2004)، والتي هدفت إلى الوقوف على طبيعة أداء الجامعات المعاصرة عمومًا والمصرية خصوصًا في خدمة المجتمع ومدى اتفاقه مع استقلالية الجامعة بالوقوف على الوضع الراهن لأداء الجامعات الامريكية والنرويجية في خدمة المجتمع، اتبع الباحث خلالها المنهج المقارن التفسيري وتوصل إلى العديد من النتائج أهمها: أن الجامعات الأمريكية من أكثر الجامعات احتواء على الأشكال والترتيبات التنظيمية الخاصة بخدمة المجتمع كالإدارة والاقسام والوحدات والمكاتب والمراكز والعقود بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، يليها الجامعات النرويجية ثم الجامعات المصرية، والتي تضم عددًا من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص، بالإضافة إلى هيكل تنظيمي يختص بوظيفة خدمة المجتمع (رشاد، 2004) وبالتالي يمكن الاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال، بما يتفق مع الوضع الخاص بكل مجتمع. وهذا ما حاولت هذه الدراسة معرفته بالمقارنة بين الخبرة الدولية في مجال خدمة المجتمع والواقع الليبي.

الاتجاه الثالث: دراسات تناولت رؤية الخطط الاستراتيجية للجامعات لوظيفة خدمة المجتمع

تعتبر الخطط الاستراتيجية للجامعات الطريق الذى يسهل على الادارة سلكه للوصول لأهدافها في خدمة المجتمع والبيئة سواءً كانت هذه الخطط في المدى القصير أو الطويل ومن الجامعات الناجحة في هذا المجال جامعة الملك سعود التي تناولت تجربتها دراسة (عبد اللطيف، 2010) في مجال خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية ورؤيتها الاستراتيجية حيث استخدمت خلالها الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي، وخلصت الدراسة إلى وجود عدة عوامل ساعدت على نجاح دور الجامعة في أداء دورها الاجتماعي كالشراكة بين الجامعة والحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال والمجتمع المدني تلبية لاحتياجات المجتمع الذى تعمل به الجامعة اضافة إلى الرؤية الاستراتيجية المستنيرة والجادة (عبد اللطيف، 2010). بينما ركزت دراسات أخرى على طبيعة الاستراتيجيات وطرق تنفيذها ومنها دراسة (Noftsinge, 1997) التي ربطت بين استراتيجيات برامج الخدمة العامة كجزء من خطط اعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي التي تدعمها الدولة، والبالغ عددها (15) مؤسسة تعليمية بولاية فرجينيا كجزء من مبادراتهم لإعادة هيكلة التعليم العالى ورصد المعوقات التي تقف أمام برامج خدمة المجتمع. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوثائق الخاصة بهذه المؤسسات وتوصلت لعدد من النتائج أهمها:

- أن هذه المؤسسات تمتلك عددًا كبيرًا من العاملين لتطوير وتنفيذ برامج خدمة المجتمع. وأكثر هذه البرامج شيوعًا هو برنامج تنمية الموارد البشرية.
- تقوم هذه الجامعات بتقويم برامج خدمة المجتمع بشكل مستمر، كما تعمل على تطويرها.
- هناك عدة معوقات تواجه الجامعات وتحد دورها في خدمة المجتمع كالتمويل والبيروقراطية (Noftsinge, 1997).

ومن ناحية أخرى تعتبر المؤثرات الخارجية كالعولمة من العوامل الهامة التي ينعكس مفعولها أو تأثيرها على طبيعة السياسات الحكومية وهذا ما حاولت دراسة (Levin, 2001) التعرف عليه حيث هدفت إلى التعرف على طبيعة السياسات الحكومية تجاه كليات خدمة المجتمع خلال تسعينيات القرن العشرين، ومدى انعكاس ذلك على استراتيجيات هذه الجامعات ودورها في خدمة المجتمع، وذلك باستخدام المنهج الوصفي المقابلات الشخصية وتحليل الوثائق لعدد من كليات المجتمع الكندية والأمريكية في أثنين من المقاطعات الكندية وثلاث ولايات أمريكية، وكذلك تحليل السياسات الحكومية في دولتين على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى الإقليمي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعات خلال العقد الأخير، ومع بروز العولمة الاقتصادية تغيرت استراتيجياتها في تقديم خدماتها للمجتمع فأصبحت تركز على الأهداف الاقتصادية وتلبية احتياجات السوق ومتطلباته والتركيز على تدريب القوى العاملة والقدرة التنافسية للاقتصاد كناتج مع التركيز في الوقت ذاته على احتياجات المجتمع المحلى وعلى الجماعات المهمشة والأقليات (Johan Levin, 2011: 237-262).

انتهى تحليل الأدبيات إلى وجود جدل حول دور الجامعات في خدمة المجتمع، فبينما تقدم الخبرة الدولية نماذج لجامعات تقوم بخدمة المجتمع في مجالات متعددة ومتنوعة؛ بل تسعى للاستفادة من المؤثرات العالمية وتطويعها للاستفادة من هذه الخدمات في مجالات أوسع وأهم كالمسؤولية المجتمعية وقضايا التمويل وغيرها، نلاحظ أن الأدبيات المحلية(الليبية)، ترى أن هذا الدور غير موجود أو ضعيف.

وبالاستعراض السابق الذى استفادت منه هذه الدراسة في تكوين رصيد معرفي للبحث خاصة فيما يتعلق بخدمة الجامعات للمجتمع ومجالاته المختلفة أثناء الظروف الاعتيادية من ناحية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وملاحظة تركيز أغلبها على استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي، فهذه الدراسة تسعي لتغطية فجوة لم تتناولها أغلب الدراسات والبحوث بخصوص كيفية تفعيل الدور الاجتماعي للجامعات أثناء الظروف غير المستقرة أي أثناء التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والازمات على اختلافها وتطبيق ذلك على الوضع الليبي الراهن، مستخدمة في ذلك المنهج البنائي الوظيفي والمنهج المقارن إضافة لمنهج دراسة الحالة أثناء التحليل ومحاولة وضع مقترح لاستراتيجية لتفعيل هذا الدور سواءً على المستوى الهيكلي والمؤسسي أو على مستوى الخدمة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.

مشكلة الدراسة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات حول دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة أثناء الظروف الاعتيادية إلا أن هذا الدور لايزال غير واضح ومحل جدل بين الباحثين، في الظروف غير المستقرة التي تمر بها البلدان أحيانا وليبيا من ضمنها، ومن تم تسعي هذه الدراسة الى الاجابة على **التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى الدور الذي تقوم به الجامعات الليبية في تقديم الخدمات المجتمعية أثناء الظروف غير المستقرة؟**

التساؤلات الفرعية للدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة على عدد من التساؤلات منها:

1- ما هي أهم الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجامعات للمجتمع في الظروف العادية والاستثنائية من واقع التجربة العالمية والعربية؟
2- كيف استطاعت الجامعات الليبية القيام بدورها في خدمة المجتمع والبيئة أثناء ثورة 17 فبراير؟
3- ماهي الآليات التي يمكن اتباعها لتفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف غير المستقرة

منهج الدراسة

منهج دراسة الحالة

هناك أكثر من نوع لمنهج دراسة الحالة حسب الهدف من الدراسة، فقد يكون استكشافي بغرض استكشاف حالة أو ظاهرة معينة أوقد يكون وصفى لإضفاء مزيدًا من العمق لوصف حالة ما وهناك النوع التفسيري الذى يحاول تفسير الظاهرة موضوع الدراسة، كما هناك النوع الذى يسعى لإثبات صحة نظرية أو ظاهرة ما (Robert, 1994: 1-15)، وسوف تستخدم الدراسة هنا النوع الأول الاستكشافي بغرض استكشاف الوضع الراهن لدور الجامعات الليبية في مجال خدمة المجتمع أثناء الظروف الاستثنائية.

منهج تحليل النظم «System Analysis»

تقوم فكرة منهج النظم على التوازن والاستقرار بين جميع مكونات النظام وأن حدوث أي اضطرابات في النظام تؤدي إلى محاولة النظام استيعاب هذه الأحداث التي حصلت وتسببت في ازعاج النظام للوصول إلى حالة التوازن من جديد، حيث تشكل الظروف الاستثنائية كالحروب والثورات...إلخ مدخلات النظام، وتكون الجامعة هي الصندوق الأسود والذي يمثل العمليات، وبالتالي تكون قدرة وأسلوب الجامعات في مواجهة الظروف الاستثنائية هي المخرجات في إطار المتغيرات الدولية والعربية والمحلية.

أسلوب جمع المعلومات

أ- مصادر أولية: من خلال المقابلات الشخصية مع بعض أعضاء هيئة التدريس والقيادات الادارية بالجامعات الليبية إضافة للملاحظة بالمشاهدة كون الباحثة أحد أعضاء التدريس بالجامعات الليبية.

ب- مصادر ثانوية: من خلال تحليل الأدبيات من كتب ودوريات وبحوث متعلقة بالموضوع.

أسلوب التحليل الاحصائي

تم استخدام تحليل المضمون

حدود الدراسة

أ- حدود موضوعية: تقتصر هذه الدراسة علي التركيز علي دور الجامعات في خدمة المجتمع أثناء الظروف غير المستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فقط.

ب- حدود مكانية: تتناول الدراسة التطبيق العملي علي جامعة المرقب بكلياتها المختلفة العاملة بمدينة الخمس وضواحيها.

ج- حدود زمنية: من سنة (2019-2020).

الجامعات ودورها في خدمة المجتمع

أولاً- دور الجامعات في خدمة المجتمع والبيئة في الظروف العادية(المستقرة)

تتناول الأدبيات المتعلقة بتطور الجامعات وأدوارها المختلفة أربعة أجيال للأدوار الجامعية: جامعات الجيل الأول، وأهتمت بالأساس بالعملية التعليمية، أما جامعات الجيل الثاني، فأضافت الاهتمام بالبحوث العلمية، وجاءت جامعات الجيل الثالث، لتهتم بالتواصل بين الجامعات والمجتمع.

وانعكس هذا التواصل في المجالات الآتية: (بدران والدهان، 2001)

1- البحوث التطبيقية من صناعة وهندسة وإدارة وزراعة.....الخ

2- التعليم المستمر ويشمل التعلم مدى الحياة، إعادة التأهيل، الدورات والبرامج، محو الأمية.

3- الاستشارات بأنواعها الفنية والإدارية، والتربوية، الهندسية....الخ

4- الخدمات الإرشادية والتوعوية، كالإرشاد البيئي والصحي والندوات والمحاضرات المختلفة.

5- التعاون مع قطاعات الإنتاج، كالبحوث والاستشارات ودراسات الجدوى والتوظيف والمناهج.

6- الخدمات الترفيهية وإتاحة المرافق الجامعية كالمكتبات الجامعية والمرافق الرياضية والمتاحف وقاعات المحاضرات

وفى القرن الواحد والعشرين اهتمت جامعات الجيل الرابع بالتوسع في استخدام التكنولوجيا في الإدارة والتعليم، كما ركزت العديد من الجامعات على الابداع والابتكار وتشجيع الطلاب على التفكير النقدي والأخذ بمفهوم ريادة الاعمال (Ferreira and Fayolle, 2018).

ويبين الشكل (1) هذه المجالات:

والمتتبع لتطور التعليم الجامعي الليبي يمكنه أن يلاحظ أن الجامعات في ليبيا تهتم في الأساس بوظيفة التعليم حيث كان تركيز الجامعات ينصب بالدرجة الأولى على سير العملية التعليمية وضمان حصول الطلاب على المعارف الأساسية في العلوم المختلفة، إضافة إلى الاهتمام بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقية في مختلف المجالات. أما الوظيفة الثالثة، ألا وهي وظيفة خدمة المجتمع والبيئة ما زالت لا تلقى الاهتمام الكافي، فهي غير موجودة على الهيكل الإداري للجامعات، كما أن الأنشطة التي يمكن أن تدرج تحت مسمى خدمة المجتمع ما زالت محدودة وتدرج تحت مسميات وظيفية أخرى.

ويبين الجدول (1) مقارنة بين عدد من الجامعات على المستوى الدولي والعربي من جهة والجامعات الليبية من جهة أخرى وفقا لمعايير (الدور – الهياكل لتنظيمية – الية العمل -التمويل)، وذلك في الظروف العادية «المستقرة».

المصدر: من إعداد الباحثة

شكل(1) مجالات خدمة الجامعة للمجتمع والبيئة في الظروف العادية

جدول رقم (1)

دور الجامعات في خدمة المجتمع في الظروف العادية «المستقرة» وفق النماذج العالمية والعربية والليبية

الدولة / وجه المقارنة	النماذج العالمية		النماذج العربية	
	النموذج الأمريكي	النموذج البريطاني	النموذج السعودي	النموذج المصري	النموذج الليبي
الدور	هناك العديد من الأدوار تتمثل في كافة المجالات منها: - الاعلام - الانتفاع بالمنشآت الجامعية - الأنشطة الفنية والتطبيقية - أنشطة متعلقة بالبيئة - أنشطة متعلقة بالتعليم - أنشطة متعلقة بالتوظيف - أنشطة رياضية - أنشطة متعلقة بالتطوع لخدمة المجتمع - أنشطة متعلقة بالعلوم والتكنولوجيا	هناك العديد من الأدوار منها: - برامج التعليم المستمر - وجود خط هاتف للمساعدة - تثقيف المجتمع - الأعمال التطوعية - اتاحة مرافق الجامعة للجمهور - اتاحة متاحف الجامعات للجمهور - تقديم احتفالات عامة لزوار الجامعة والمدينة - مناشط متعلقة بالتعليم والبيئة ومناشط رياضية	تقديم العديد من المناشط في مجالات: - البيئة - الصحة - التعليم - الاقتصاد - الأعمال التطوعية - الآثار والمتاحف - المجتمع الدولي - الشراكة المجتمعية	الاسهام في قضايا التنمية من خلال: - تقديم الاستشارات - توجيه البحوث لحل المشكلات - تنظيم قوافل التنمية الشاملة - حملات التوعية - تقديم الدعم للجمعيات والأنشطة الخيرية - مساعدات طبية للمستشفيات - تجديد العديد من المباني منح المساعدات للأيتام حملات طبية	أدوار محدودة تتمثل في - تقديم بعض الاستشارات - المؤتمرات والندوات وورش العمل التوعوية - البحوث المتعلقة بمشاكل المجتمع - المناشط الرياضية

الدولة / وجه المقارنة	النماذج العالمية		النماذج العربية	
	النموذج الأمريكي	النموذج البريطاني	النموذج السعودي	النموذج المصري	النموذج الليبي
الهيكل التنظيمي	عن طريق: - اجتماع موسع على مستوى الجامعات لوضع الخطط - هناك إدارة للخدمات الممتدة على مستوى كل كلية لتحقيق أهداف الجامعة في خدمة المجتمع بالتواصل مع مؤسسات المجتمع وقياداته	- يعتمد على متطلبات التنمية الاقتصادية - التحول نحو البحوث المرتبطة بالسوق - مرتبط بالتخطيط القومي الذى يركز على التنمية الاقتصادية	- هناك مكاتب خاصة بمسمى عمادة الخدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات - لقاءات مع المؤسسات العاملة في المجتمع لمعرفة احتياجاته	عن طريق: - المجلس الاعلى لخدمة المجتمع الذى يرسم السياسة العامة لهذه الوظيفة - هناك مجلس خدمة المجتمع وتنميته بكل جامعة يرأسه نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. وهناك وكيل خدمة المجتمع والبيئة بكل كلية - الادارة العامة لمشروعات البيئة	- يتبع سياسات التعليم العالي الموضوعة من قبل وزارة التعليم
آليات العمل	عن طريق: ادارة للخدمات الممتدة - مكاتب تنسيق بين الخبرات الجامعية واحتياجات المجتمع - مكتب مركزي للتنسيق للخدمات التطوعية - التنسيق مع الجامعات الأخرى عن طريق معهد للخدمة العامة	عن طريق: - ادارات خاصة تعمل على دراسة السوق وتحديد توجهاته - مكاتب التنسيق بين الجامعات والمؤسسات العاملة بالمجتمع	عن طريق: - ادارات خاصة بعمادة خدمة المجتمع والبيئة تنظم العمل المجتمعي - لجان خاصة ترتب للقاءات مع المؤسسات العاملة في المجتمع	عن طريق: - الادارة العامة للوحدات ذات الطابع الخاص - الادارة العامة لمشروعات البيئة - بكل كلية لجنة خدمة المجتمع وتنمية البيئة ووكيل شؤون خدمة المجتمع والبيئة	موزع على عدد من المكاتب مثل: - مراكز الاستشارات الفنية - مكتب الخدمة الاجتماعية - ادارة التدريب
التمويل	عن طريق: - ميزانيات تخصصها الجامعة لخدمة المجتمع - التمويل من الافراد المستفيدين بأجر - الدعم من بعض المؤسسات - تمويل أبحاث خاصة تقوم بها الجامعات للشركات العملاقة لحسابها	عن طريق: - ميزانيات تخصصها الجامعات لخدمة المجتمع - دعم من بعض المؤسسات - دعم من بعض الشركات للاستفادة من بحوث الجامعات - تأجير مرافق الجامعات مقابل أجر مادى بسيط	عن طريق: - ميزانيات تخصصها الدولة - بعض المناشط بمقابل - المنح والتبرعات من بعض المؤسسات والافراد	عن طريق: - ميزانيات تخصصها الجامعة لخدمة المجتمع - المنح والتبرعات من بعض المؤسسات - دخل من المراكز التي تقدم خدمات بالجامعات بمقابل مادى - بعض المناشط بمقابل	عن طريق: - ميزانية الدولة المخصصة للجامعات

ومن المقارنة السابقة والمعروضة في الجداول يمكن القول أن الجامعات في الخبرة العربية والدولية حاولت أن تقوم بالأدوار الثلاثة المنوطة بها من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع. إلا أن قدرة الجامعات على القيام بهذا الدور اختلفت من دولة لأخرى وفقا لعاملين:

1- **التوقيت الزمني**: الذى ظهرت فيه هذه الوظائف، فعلى سبيل المثال بينما أخذت بعض الدول بوظيفة خدمة المجتمع منذ سبعينيات القرن العشرين كالولايات المتحدة الامريكية بظهور أول محاضرات للحرفيين والميكانيكيين بجامعة أندرسون عام 1775، وفي جامعات أخرى مع بداية القرن الواحد والعشرين كبعض الدول الأوروبية، هناك بعض الدول العربية كالسعودية ومصر والتي ظهر بها هذا المفهوم منذ ثمانينيات القرن العشرين، بينما هناك دول أخرى ومنها ليبيا ما زالت تحاول الالتحاق بالركب.

2- **آلية القيام بالدور**: وكما يتضح من الجدول المقارن فبعض الجامعات اعتمدت بالأساس على لجان تنسيقية كانت في بادئ الأمر متخصصة في خدمة المجتمع أو البحث العلمي، ما لبثت أن تحولت هذه اللجان إلى هياكل تنظيمية من خلالها يتم التخطيط والتنظيم كالنموذج الامريكي وتمول هذه الانشطة من خلال ميزانيات تحددها الجامعة أو بالدعم من أفراد أو مؤسسات في المجتمع، بينما اعتمد النموذج البريطاني على دراسة متطلبات السوق والتنمية الاقتصادية من خلال مكاتب متخصصة، وتمول من خلال الجامعات نفسها أو بدعم من

الشركات للاستفادة من البحوث. في حين احتوت بعض الجامعات العربية كمصر مثلاً على مجلس متخصص لخدمة المجتمع والبيئة يمثله نائب في كل كلية ويتم التمويل من ميزانيات تخصصها الجامعات أو من دخل المراكز التي تقدم الخدمات المختلفة. ونلاحظ أن هناك بعض الجامعات جمعت ما بين الهياكل التنظيمية الجامدة من جانب واللجان المتخصصة من جانب أخر وذلك لإضفاء قدر من المرونة حتى يتسنى للجامعة القيام بواجبها.

وأخيرًا يظل وجود ميزانية مخصصة للجامعات لتمويل العمل المجتمعي وخدمة المجتمع أمر ضروري، فبالرغم من وجود جامعا ت خاصة تعتمد على المصاريف بالأساس لتسيير عملها وهناك جامعات حكومية تعتمد على ميزانية تخصص لها من قبل الدولة.

وفى النهاية ترى الباحثة أن الأعمدة اللازمة لقيام الجامعة بخدمة المجتمع والبيئة يمكن تحديدها في:

1- وجود إطار تشريعي أي قانون لتنظيم الجامعات يحوي الوظيفة الثالثة بوضوح.

2- وجود هياكل تنظيمية لها مسمى وظيفي يتم من خلالها تحديد الوظائف التي تقوم بها مثل وكيل أو نائب رئيس الجامعة للتعليم والبحث العلمي، ووكيل أو نائب أخر لرئيس الجامعة للبيئة والمجتمع وهكذا.

وأخيرًا يظل وجود ميزانية مخصصة للجامعات لتمويل العمل المجتمعي وخدمة المجتمع أمر ضروري، فبالرغم من وجود جامعا ت خاصة تعتمد على المصاريف بالأساس لتسيير عملها وهناك جامعات حكومية تعتمد على ميزانية تخصص لها من قبل الدولة.

ثانيًا - دور الجامعات في خدمة المجتمع في الظروف غير المستقرة بين الخبرة الدولية والعربية

1- دور جامعات أوروبا وجنوب أفريقيا خلال فترة التحول الديمقراطي

مرت الجامعات في أوروبا الشرقية بظروف استثنائية تمثلت في انهيار النظام الشيوعي في هذه الدول بانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط حائط برلين وتحقيق الوحدة الألمانية، ومحاولة هذه الدول تبني نهج ديمقراطي ليبرالي، الأمر الذى أدى إلى أن يكون للجامعات دورًا مهمًا لإعادة تأهيل المواطنين بصفة عامة، والطلاب بصفة خاصة فكريًا حتى يستطيعوا أن يتأقلموا مع الظروف السياسية الجديدة. وبالرغم من قلة الدراسات الأجنبية حول الموضوع إلا أن بعض الجامعات في أوروبا الشرقية وإسبانيا وجنوب أفريقيا قد ركزت خلال فترة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشتها هذه الدول من أجل التحول من النظم الديكتاتورية إلى نظم أكثر ديموقراطية، على بعض الجوانب المتعلقة بخدمة المجتمع والتي يمكن إجمالها في:

- الحرية الأكاديمية أو ما يعرف بـ (Academic Freedom) بمعنى أن الجامعة مؤسسة تعليمية مفتوحة لكل الآراء طالما تقدم بأسلوب علمي يساهم في أن تكون الجامعة مؤسسة حامية لقيم الديمقراطية والحرية والمساواة.
- حرصت الجامعات في هذه الدول على أن تبين ليس للطلاب المنتمين لها فحسب ولكن للمجتمع ككل، أن التحدي الذى يواجه أي دولة في هذه المرحلة هو قدرتها على بناء مؤسسات تسمح بل وتدافع عن حرية التعبير والرأي والرأي الاخر.
- قامت هذه الجامعات أيضا في هذه الدول بمقاومة الشائعات وضحضها مساهمة منها في تحقيق الاستقرار.
- تدريب الطلاب على أن أهمية العلم والدراسة تكمن في قدرة الطالب على اكتشاف الحقيقة من خلال التعليم النقدي، بحيث يكون للطالب رؤية نقدية هادفة فيما يحدث حوله.

ويرى (Ignaff, 2018) رئيس الجامعة الأوروبية المركزية في المجر «أن هذا الدور أو هذه المهمة قد تكون صعبة أو غير مفضلة لدى البعض، أو قد يكون هناك من لا يرغب في سماع مثل هذا الحديث، ولكنها تظل مهمتنا الأساسية التي حرصنا على الدفاع عنها بكل شجاعة ودون إحراج.

وبالتالي يمكن تلخيص دور الجامعات في الخبرة الدولية خلال فترة التحول الديمقراطي التي مرت بها أوروبا وجنوب أفريقيا في النقاط التالية:

- تقديم نموذج لمؤسسات تدافع عن قيم الحرية والمساواة والعدالة.
- تدريب الطلاب خلال العملية التعليمية على التحليل وبناء رؤية نقدية تسمح لهم تفهم وجهة نظر الأخر ومناقشتها بموضوعية أي تقبل الرأي والرأي الأخر.

- التركيز على العملية التعليمية وبناء الطالب على أن المعرفة هي عملية ليست سهلة وتتطلب نظامًا صارمًا، لتهيئة الطالب فكريًا، بحيث يصبح مؤهلات للتحول الديموقراطي والحرية المسؤولة.

2- تجارب بعض الدول العربية في خدمة المجتمع أثناء الظروف غير المستقرة

إن المتتبع لتاريخ تطور الجامعات العربية عمومًا يلاحظ ارتباطها الوثيق بالتغيرات السياسية التي حدثت وتحصل في كل الدول العربية، فعلى سبيل المثال كان لطلاب وأساتذة الجامعات المصرية دورًا كبيرًا في تهيئة الرأي العام للانتفاضة والتظاهر منذ حكم جمال عبد الناصر الى حكم السادات وحتى فترة حكم الرئيس مبارك وصولاً إلى ثورة 25 يناير، حيث تحولت الجامعات إلى ساحات لحراك جماهيري وطلابي واسع امتد ليشمل الشارع المصري ككل، وكذلك قد تعرضت الجامعات في سوريا وعلى مر التاريخ الى العديد من التغيرات على يد الاتجاهات السياسية الحاكمة كان أخرها الثورة في مارس (2011) حيث دمرت الجامعات وخسرت سوريا أهم كوادرها العلمية وعددًا كبيرًا من طلابها، ولا تزال تمارس عملها بصعوبة، أما عن مساهمة الجامعات في خدمة المجتمع فلا تزال هناك فجوة كبيرة في هذا المجال. وكانت الجامعات اللبنانية أثناء الحرب الاهلية من (1975-1992) من أكبر الضحايا، حيث تسببت الحرب في فرض خطوط تماس بين المتقاتلين واصبح متعذرًا على الطلاب التنقل دون التعرض للخطر مما ادى بالجامعات لإنشاء مواقع على ضفتي خطوط الاشتباكات بما يضمن استمرار الدراسة وأدائها لعملها (المعمري وأخرون، 2018)، وسعت بعض الجامعات إلى ترسيخ قيم الانتماء والمواطنة لدى منسبيها، فهذا الاهتمام بدا جليًا في الجامعات الليبية، منذ تأسيسها حيث كان هناك مقررًا في جامعة بنغازي سنة 1964تحت اسم (المجتمع الليبي) وكان تركيزه ينصب على تعليم أسس المجتمع الليبي وقيمه وترسيخها، وشرح مضامين المجموعة القيمية الاجتماعية والاخلاقيات لمكونات المجتمع الليبي، وكيفية غرسها وتثبيتها في نفوس الطلاب وعقولهم، وترسيخ مبدأ الانتماء الى الوطن ودعم الوحدة الوطنية كما كان للجامعة في تلك الفترة نشاطًا ثقافيًا بارزًا يتمثل في المواسم الثقافية المتعددة والتي كانت تلقى من خلالها المحاضرات والندوات وتثار فيها النقاشات والحوارات الهادفة والتي تخدم المجتمع. وأوضحت إحدى الدراسات الحديثة دور الجامعات الليبية في زرع روح الوطنية والانتماء وتقييمه بدرجة متوسطة، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدة معوقات منها: (القيزاني، 2017) عدم توفر التمويل اللازم للاستفادة من الخدمة الجامعية، وقدرة تطبيق النتائج والتوصيات التي تسفر عنها البحوث والدراسات التطبيقية، إضافة إلى قلة الدعم المادي لأنشطة التثقيف المجتمعي في الجامعة وأيضا ضعف العلاقة بين إدارة الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلى «المنظمات الحكومية والأهلية». بينما يمكن أن تعود بعض الاسباب الى المجتمع وأولوياته واتجاهاته نحو التعليم وأهميته ومنها ما يتعلق بالقرن الحادي والعشرين ومعطياته المتعددة سياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وما تفرضه هذه المعطيات من تحديات أمام المجتمع ومؤسساته المختلفة (القطب، 2006). وتعد الندوات والمؤتمرات من الطرق التي تتبعها الجامعات لرفع وعى وإدراك أفراد المجتمع بما يمر به من تقلبات وتغيرات بإيجابها وسلبياتها، كما حدث في الثورات العربية فالجامعات العربية تقوم بالعديد من الفاعليات والأنشطة الثقافية حول العديد من الظواهر التي تحدث في مجتمعاتها كالبطالة والإدمان والتطرف ومحاضرات التأهيل النفسي للشباب لإخراجهم من حالات اليأس والاحباط بعد الأزمات والحروب كما تتشكل هذه الجهود في شكل مساعدات عينية، فمثلاً تسير إدارات بعض الجامعات قوافل إغاثة ومساعدات إلى المناطق المتضررة بالأزمات كالسيول والامطار، وتقديم المساعدة للأسر المحتاجة وأسر الشهداء والجرحى نتيجة الأعمال الارهابية. وتعتبر التوعية بالإرهاب والتطرف من المجالات التي توجه أغلب الجامعات نشاطها إليها بتوعية الشباب بالإرهاب ومسبباته سواءً أكانوا داخل الجامعة من خلال المحاضرات والمناهج الدراسية أو خارجها عن طريق الندوات ومحاور النقاش المختلفة. ومما سبق يمكننا إجمال دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع أثناء الظروف غير المستقرة «الاستثنائية» في الآتي:

أ- الاهتمام باستمرار العملية التعليمية وعدم توقف الدراسة من خلال إيجاد مجموعة من الاجراءات البديلة ومنها: (شعراوي، 2019)

- التخفيف من المناهج الدراسية أثناء الاضطرابات أو تعويضها كلما أمكن.
- تغيير مواقع بعض المحاضرات ضمانا لسلامة الطلاب.
- تحضير الامتحانات قبل الموعد بأشهر وبعدد من النسخ لتفادى أي سبب للتأخير.

ب- تعزيز قيم الانتماء والوطنية من خلال المناهج التعليمية والمحاضرات.

ج- تشجيع الشباب على المشاركة السياسية الواعية والمسؤولة دون تهور قد يؤثر على مستقبلهم العلمي.

د- القيام بتجنيد الشباب كفدائيين للدفاع عن الوطن كما حدث أثناء العدوان الثلاثي لمصر.

هـ- تسيير قوافل طبية لعلاج المصابين من الاشتباكات والحروب.

و- القيام بندوات التوعية ومحاضرات التأهيل النفسي

ز- القيام بالأنشطة الطلابية كنماذج المحاكاة للتعرف على الكيانات المحلية والعالمية التي لها تأثير في صنع القرار (بدر الدين، 2011).

جدول رقم (2)
مقارنة دور بعض من الجامعات العالمية والعربية
في خدمة المجتمع أثناء الظروف غير المستقرة

وجه المقارنة / الدول	النماذج العالمية	النماذج العربية
	جامعات أوروبا وجنوب أفريقيا	جامعات عربية (سعودية، مصرية، أردنية)
الدور	ركزت على: - الحرية الأكاديمية - تشجيع حرية الرأي وتقبل رأي الآخر - تعليم الطلبة الرؤية النقدية الهادفة - تهيئة الطلاب فكريا ليصبحوا مؤهلين للتحول الديمقراطي	تركز على: - الاهتمام بتنمية قيم الانتماء والمواطنة - المؤتمرات والندوات لرفع الوعى - التركيز على التوعية ضد الارهاب والتطرف - تقديم مساعدات عينية "كقوافل الدعم الطبي والإغاثة"
الأحداث	أثناء التحول الديمقراطي	أثناء ثورات الربيع العربي وبعض الأزمات كالحروب والكوارث الطبيعية
مجال النشاط	خارج وداخل الجامعات	داخل وخارج الجامعات

المصدر: من أعداد الباحثة.

ح- التوعية ضد الارهاب والتطرف واساليب مقاومته.

ط- القيام بالمؤتمرات التي تهدف التخطيط لرؤية مستقبلية للقضايا الاقتصادية والسياسية.

رابعًا - دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف غير المستقرة

1- **المتغيرات المحلية المعاصرة في المجتمع الليبي**

طرأت علي المجتمعات المعاصرة باختلاف درجات تقدمها متغيرات كثيرة ومستحدثات عديدة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعكست تلك المتغيرات والتحديات على المجتمع الليبي وبالتالي على دور الجامعات به والتي منها:

أ- **الثورة الليبية 17 فبراير 2011:** قامت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 متأثره ومدعومة بالثورات العربية شرق وغرب وجاءت البلاد ثورة 7 فبراير، ليس فقط لتغيير نظام الحكم في البلاد، ولكن من أجل تغيير نمط حياه الليبيين إلى الأفضل والرقي بليبيا إلى مصاف الدول المتقدمة والتي بها الحريات مكفولة والحقوق مضمونة والكرامة مصانه، وكان للثورة العديد من التأثيرات الإيجابية علي مفهوم القيم والانتماء منها:

- المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الرشوة والمحسوبية.
- زيادة حرية التعبير والتحرر من الخوف من السلطة.
- تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية خاصة لفئة الشباب.
- تعميق الشعور بالانتماء الوطني والمساواة بين المواطنين دون تمييز.
- لمناداة بتطبيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وإزالة الفوارق الطبقية.

إضافة إلى ظهور العديد من السلبيات والتي انعكست آثارها بشكل كبير علي الحياة في المجتمع الليبي ككل وعلي مؤسساته العاملة فيه والتي منها:

- ظهور الانقسامات والمصالح السياسية بدرجة تهدد استقرار الوطن وتهدد مكاسب الثورة.
- انتشار أعمال العنف والبلطجة متمثلة في الاعتداء على بعض المسؤولين أو في إحداث الشغب وتهديد الناس أو في استعراض القوة لبعض التيارات والفئات والأشخاص التي يمكن أن تؤدي في حالة استمرارها إلى انتشار الفوضى وتحطيم المبادئ والقيم الاجتماعية.
- ظهور حالة من العداء المتبادل بين أفراد المجتمع، مما يهدد استقراره ويؤثر كثيرًا على سير الحياة الطبيعية فيه.
- ساد شعور عام بأن الكثيرون فاسدون ومتآمرون، وهذا يزيد من حالة الشك وانعدام الثقة وفقدان الأمل.
- ضعف التربية السياسية لفترات طويلة، مما أدى إلى قصور في تكوين العقل القوي لدى بعض الأشخاص الذين

لم يعرفوا معنى الحرية والعدل والمساواة والمواطنة والديمقراطية والتي كانت تركة ثقيلة خلقها النظام السابق بأفكاره التي زرعت في الليبيين لفترة طويلة.

- ظهور الجماعات المسلحة والتجمعات الإرهابية التي وجدت من ليبيا أرضاً خصبة لتنمو والتكاثر أثناء فترة الفراغ السياسي وتبعاته.

وانتشار هذه السلبيات يجعل الجامعات في ليبيا ملزمة بممارسة مهامها الاجتماعية داخل أسوار الجامعة وخارجها إضافة إلى أدوارها التقليدية الأخرى كالتعليم والبحث العلمي.

ب- **بطالة الشباب:** تعد البطالة مشكلة واضحة في المجتمع الليبي بكامله. وتصل نسبة البطالة في ليبيا حسب ما كشف عنه تقرير منظمة العمل الدولية « ILD» لعام 2017، 17.7% من عدد السكان البالغ 6.375 مليون

وتعاني ليبيا من قبل ثورة فبراير 2011 من أزمة البطالة إلا أن الأرقام الرسمية لم تكن تعكس معدل البطالة الحقيقي في البلاد، وعليه فإن الآثار السلبية لظاهرة البطالة تنعكس بدورها على سلوك وتصرفات العاطلين خاصة فئة الشباب، وتعمل على إضعاف الشعور بقيمة الانتماء مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة كالقتل والاعتداء والهجرة وترك الأهل والاوطان وتعطيل طاقة الشباب لعدم قدرتهم على تصريف هذه الطاقة في أعمال بناءه فتتحول إلى عامل هدم مسببه الكثير من المشاكل.

ج- **الهجرة الخارجية:** ارتبطت ظاهرة الهجرة الخارجية «الدولية» في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص، بانتقال الشباب من دولة إلى دولة آخرى بحثاً عن عمل أو فرصة ارتقاء اجتماعي واقتصادي وعلمي مختلف وأفضل من القائم في بلادهم وفي حالات عدة بحثاً عن الأمان للتخلص من أوضاع الاضطراب الاجتماعي والسياسي أو الظلم والاضطهاد الاجتماعي حيث أضطر الكثير من الشباب الليبي إلي الهجرة بعد أن أعياهم البحث عن فرص أفضل للمعيشة والعمل. خاصة بعد ثورة 17 فبراير نتيجة للنزاعات القائمة وانتشار السلاح وعدم توفر فرص عمل في ظل عدم استقرار الدولة سياسيًا واقتصاديًا.

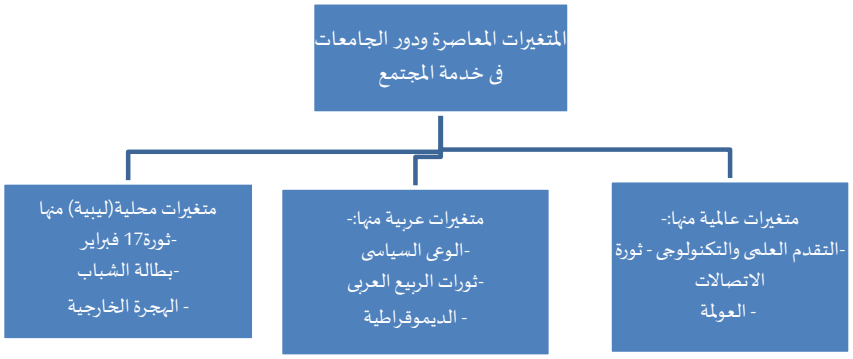

المصدر: من اعداد الباحثة

شكل (2) المتغيرات المعاصرة المؤثرة في دور الجامعات في خدمة المجتمع

2- **دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع والبيئة بعد ثورة 17 فبراير**

اتسمت الانتفاضة الليبية بدرجة عالية من العنف كان لها الأثر الكبير في المجتمع الليبي اجتماعيًا واقتصاديًا ونفسيًا، ولقد تأثرت المؤسسات التعليمية الليبية عمومًا والجامعات بالخصوص بشكل كبير بأحداث الثورة حيث شكلت المطالبات السياسية للثورة الليبية من حرية وعدالة ومساواة وديموقراطية مدخلات النظام الذى سعت الجامعات الليبية من خلال كوادرها المختلفة الى استيعاب هذه الاحداث. فقد شهدت الفترة التالية بعد ثورة 17 فبراير انفتاحًا فكريًا كبيرًا وغير مسبوق على مستوى العمل الثقافي الجامعي والنشاط الفكري، فقد شهدت العديد من الكليات حراكًا توعويًا وتثقيفيًا اهتم بتقديمه ذوى الخبرة العلمية والأكاديمية لفئات المجتمع، سواءً داخل الجامعة أو خارجها، والتي تمثلت بإنشاء بعض النوادي التثقيفية والتي قدمت العديد من ورش العمل والمحاضرات لمساعدة الشباب على التفكير الإيجابي وتعليمهم كيفية معالجة بعض الاخطاء التي حدثت أثناء الثورة وصقل مواهبهم للتعبير الحر عن آرائهم بكل حرية وتقبل للرأي الأخر، كما أضافت بعض الكليات مادة إدارة الأزمات إلى مقرراتها الدراسية والتي جاءت نتيجة ملحة فرضتها الظروف التي مرت بها الجامعات تلك الفترة، واستمرار هذه الجهود كان من المتوقع أن يحقق المخرجات الإيجابية من الاستقرار والسلام والأمن والأمان الذى يقود إلى مستوى الرفاهية التي حلم بها المواطن وكانت الثورة من أجلها، ولكن بالرغم من هذه التطورات الايجابية على صعيد التعامل مع متغيرات الأمور خلال تلك الفترة، إلا أن هذا الحراك وهذه المجهودات لم تستمر في اغلب الجامعات، فقد جاءت الأحداث بعد الثورة بفترة ليست بالطويلة لتدخل البلاد في دوامة من الفوضى عطلت مختلف مناحي الحياة نتيجة للعديد من المؤثرات البيئية المحيطة منها

أنتشار الفوضى والسلاح والصراعات والتدخلات الخارجية، كان من أول ما توقف نتيجة لذلك بعض أعمال الصيانة والترميم لبعض المباني الجامعية التي كانت تشرف عليها أو تنفذها الشركات الأجنبية التي غادر عمالها البلاد منذ شهر مارس (2011). وعلى الرغم من محاولة بعضها العودة فيما بعد، إلا أن الظروف الأمنية حالت دون تمكنهم من ذلك، لتبقى تلك المشاريع على ما هي عليه وهو ما ترتب عليه تعطل تلك الخطة وعجز الجامعات عن تأدية مهامها المنتظرة.

لم يكن توقف مشاريع تنفيذ المباني الجامعية في ليبيا النتيجة الوحيدة التي ترتبت على الأحداث التي شهدتها البلاد بل كانت عامل من عدة عوامل، فقد تحولت العديد من الجامعات في مختلف المدن والمناطق إلى ميادين وأقرب ما تكون الى ثكنات عسكرية نتيجة انتشار المليشيات المسلحة فيما بعد واتخاذ بعض مرافقها مقرات لعناصرها، الأمر الذى تسبب في توقف الدراسة في عدة جامعات علاوة على الدمار الذى لحق بها بشكل مباشر، ولعل خير شاهد على ذلك جامعة بنغازي « قاريونس سابقا» التي تعتبر بمثابة أم الجامعات الليبية، حيث تعرضت لعمليات تدمير وحرق مجمعها الرئيس بمنطقة قاريونس بمدينة بنغازي خلال حرب تحرير المدينة من الجماعات الإرهابية التي تحصنت بالمباني الجامعية مما أدى إلى تدمير وحرق معظم المباني بما فيها الإدارة العامة والمكتبة المركزية والقاعات الدراسية لمعظم كليات الجامعة. وما حدث في جامعة بنغازي تكرر في جامعة سرت مرتين فقد تعرضت للتدمير والحرق مرتين سنة 2011 بدعوى تحرير المدينة، وخلال سنة 2016 أثناء عملية البنيات المرصوص لتحرير المدينة من عناصر تنظيم داعش الإرهابي، وشهدت عدد من الجامعات والمعاهد العليا والكليات توقفات وعدم انتظام الدراسة بها بشكل متقطع بسبب الاضطرابات الأمنية والعمليات القتالية التي دارت في معظم المدن والمناطق الليبية بشكل متفاوت وليس بسبب الاشتباكات المسلحة واندلاع الحروب فقط تعطلت العملية التعليمية في الجامعات الليبية، بل أن المناخ الأمني العام في البلاد تسبب عدة مرات في إيقاف الدراسة، وتهجير الأساتذة ومغادرتهم إلى أماكن أكثر أمانًا نسبيًا داخل البلاد أو المغادرة النهائية لمن اتيحت له الفرصة للعمل في أحد الدول العربية أو الأجنبية. حيث بقيت 12 جامعة فقط تعمل من أصل 20 جامعة كانت تعمل حتى عام (2011). كما تعرض بعض الأساتذة للضرب والإهانة والتهديد من قبل مسلحين للرضوخ لرغبتهم في تسريب اسئلة الامتحانات أو تعديل درجات الراسبين حسب ما يرغبون. وبعد انهيار مؤسسات الدولة تعرضت الجامعات الحكومية إلى عمليات نهب وسلب وتدمير، كما اتسمت مرحلة ما بعد (2011) بغياب المؤسسات الرقابية للدولة وأوضاع أمنية متدهورة وفوضى يؤطرها الفساد الإداري والمالي إضافة إلى كثرة اعتصامات الطلاب واحتجاجاتهم على إدارات الجامعات بحجج حقيقية تارة ومفتعلة تارة أخرى. وبالتالي فقد مرت الجامعات في ليبيا بالعديد من الصعوبات والعراقيل لأداء عملها التعليمي المعتاد مما انعكس على دورها المجتمعي في خدمة المجتمع والبيئة في مثل هذه الظروف المتقلبة والمضطربة من كافة النواحي، فعلى الصعيد العملي لم يوجد للجامعات في ليبيا ذلك الدور الكبير في خدمة المجتمع في الظروف العادية قبل ثورة 17 فبراير فما بالك بعد الثورة وما تبعها من أزمات متلاحقة شملت جميع نواحي الحياة بالمجتمع. وبالتالي يمكن توضيح دور الجامعات الليبية أثناء الظروف غير المستقرة «الاستثنائية» في النقاط التالية:

أ- الحرص على استمرار سير العملية التعليمية من خلال
- القيام بتوزيع الطلبة على أماكن بديلة بعيدًا عن مناطق الاشتباكات كما حدث في جامعة بنغازي وجامعة سبها.
- تغيير مواعيد المحاضرات تلافيا للمواعيد التي تشكل خطرا على سلامة الطلاب كالمحاضرات في الفترة المسائية.
- لجأت بعض الجامعات لفصل الطالبات الإناث عن الذكور لدواعي أمنية.
- التقليص من المناهج الدراسية وتقليل عدد المحاضرات.

ب- الاهتمام بتعزيز قيم الانتماء والمواطنة والوحدة الوطنية.

ج- القيام بورش العمل والمحاضرات التي تبين الاخطاء التي حصلت أثناء الأحداث وكيفية تلافيها (الصاري، 2019).

د- تقديم الدعم النفسي للطلاب من خلال محاضرات التأهيل النفسي بعد الحرب.

هـ- التوعية بالإرهاب ومقاومته.

و- اضافة منهج إدارة الازمات في بعض الكليات.

ز- القيام ببعض المناشط الرياضية والمسرحية في المناطق الأكثر أمانًا وإيجاد المناخ الصحي لتفريغ طاقات الشباب كمحاولة لمنع الطلاب من الانضمام للتشكيلات المسلحة والاقتتال.

وبالرغم من وجود هذه الاجراءات في بعض الجامعات الليبية أثناء الازمات، إلا أنها كانت وليدة اللحظة وارتجالية في أغلبها مما سبب صعوبة شديدة في تطبيقها.

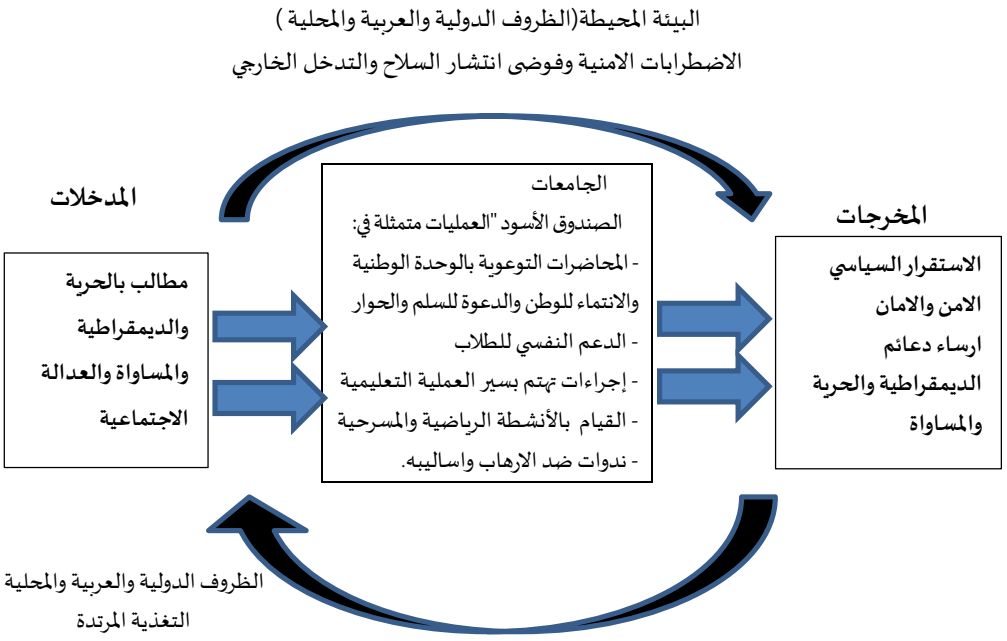

المصدر من أعداد الباحثة

شكل(3) تطبيق نموذج تحليل النظم على دور الجامعات الليبية أثناء ثورة 17 فبراير

من العرض السابق يمكن القول بأن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الربيع العربي شكلت تحديًا أو إزعاجًا للمؤسسات التعليمية أي الجامعات، الأمر الذى أستدعى أن تواجه الجامعات هذه التحديات من أجل تحقيق الاستقرار.

أ- المدخلات: وتشكل الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقسيم الدولة وانتشار السلاح والاشتباكات والتدخل الخارجي المستجدات التي طرأت على المؤسسات ومن ضمنها الجامعات وأثرت على عملها.

ب- العمليات: هذه المؤثرات والتي شكلت المدخلات أثرت على الجامعات داخل ما يعرف بالصندوق الأسود «العمليات» الأمر الذى دفع هذه المؤسسات الى محاولة استيعاب هذا الازعاج والتحدي المفروض عليها من خلال مجموعة من الاجراءات تمثلت في المحاضرات وورش العمل التوعوية وتقديم الدعم النفسي للطلاب والتوعية ضد الارهاب، والاجراءات التي تضمن استمرار سير العملية التعليمية. إضافة إلى القيام ببعض النشاطات الرياضية والمسرحية لتفريغ طاقات الشباب والبعد بهم عن الانجرار وراء الاقتتال والصراع.

ج- وذلك في ظل بيئة متغيرة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

د- المخرجات: تمثلت في محاولة الجامعة استيعاب الظروف والتأقلم مع الجوانب الإيجابية فيها واحتواء الجوانب السلبية ومحاولة تغييرها، وهذا ما ظهر في محاولة التأهيل النفسي والتعليمي واستيعاب المتغيرات وإعادة بناء القدرات. وتحقيق الأمن والأمان والمساواة والديموقراطية.

ويبين جدول(3) دور الجامعات الليبية أثناء الظروف غير المستقرة مقارنة ببعض النماذج العالمية والعربية بالجدول السابق.

جدول رقم (3)
دور الجامعات الليبية أثناء الظروف غير المستقرة

وجه المقارنة	الجامعات الليبية
الدور	- تنمية قيم الانتماء والمواطنة - اقامة المؤتمرات والندوات لرفع الوعي السياسي والدعم النفسي للطلاب - العمل علي استمرار العملية التعليمية - مناشط رياضية ومسرحية - اضافة بعض المناهج لإدارة الازمات - التوعية ضد الارهاب وأساليبه
الاحداث	الظروف السياسية المختلفة وصولا لثورة 17 فبراير
مجال النشاط	داخل الجامعات في الاغلب والبعض خارجها.

خامسًا - مقترح لتفعيل دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع أثناء الظروف المستقرة وغير المستقرة «الاستثنائية»

لقد فرضت الظروف الحالية التي تمر بها المجتمعات العربية عموما والمجتمع الليبي بالخصوص من اضطرابات وتغيرات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجود دور بارز ومهم للجامعات أثناء هذه التحولات كونها المؤسسة الأكثر

تأثيرًا على المجتمع باعتبارها من تؤهل الأفراد لتبني الفكر المناسب للتعاطي مع كل هذه الأزمات والتقلبات، وهذا الدور لا يتأتى ولا ينجح دون وجود خطط واضحة واستراتيجيات مناسبة للتأقلم مع هذا الدور وأدائه بالشكل المناسب والمسؤول، وبالتالي تقترح الباحثة تطبيق الاستراتيجية الآتية لتدعيم هذا الدور يشمل القيام بمجموعة من الإجراءات على مستويين:

- المستوى الرسمي «الجوانب التشريعية والتنظيمية»
- المستوى المجتمعي «العلاقة بين الجامعة والمجتمع».

1- المستوى الرسمي:

بالرغم من احتواء القانون الليبي المنظم لعمل الجامعات على بنود توضح دور الجامعات والهيكل الإداري المنظم لها بما يحتويه من توصيف الوظائف وتحديد المهام والمسؤوليات التي تسهل للجامعات قيامها بوظيفتها التعليمية ووظيفة البحث العلمي، إلا أنه وبالرغم من التغيرات العديدة التي حصلت في الهيكل التنظيمي من دمج العديد من الإدارات وفصلها حينًا أخر، والتوسع في مهام إدارات بعينها والتقليص من دور إدارات أخرى إلا أن أي من هذه التغيرات لم تولي أي اهتمام بوظيفة خدمة المجتمع بالشكل الصحيح، وعليه تقترح الباحثة:

إجراء تعديل في قانون تنظيم الجامعات بحيث يشمل:

- التأكيد على أهمية وظيفة خدمة المجتمع والبيئة من خلال تضمينها بوضوح في أهداف الجامعات ورسالتها ورؤيتها المستقبلية.
- إجراء تعديل في القانون المنظم لهيكلة الجامعات، بحيث يحوى وكالة خاصة بخدمة المجتمع والبيئة وتكون تبعية هذه الوكالة لرئيس الجامعة بشكل مباشر. وعلى مستوى الكليات يتبع عمداء هذه الكليات.
- أن يتم وضع لوائح إدارية منظمة لعمل الوكالة تبين تسلسلها الإداري وتبعيتها ومهامها بدقة.
- تحديد واجبات ومسؤوليات العاملين بهذه الوكالة والوحدات التابعة لها.
- أن يتم استحداث وحدة لإدارة الازمات يكون من مهامها وضع خطط بديلة في حالة التعرض للازمات ويتم اللجوء لها في الحالات الاستثنائية.

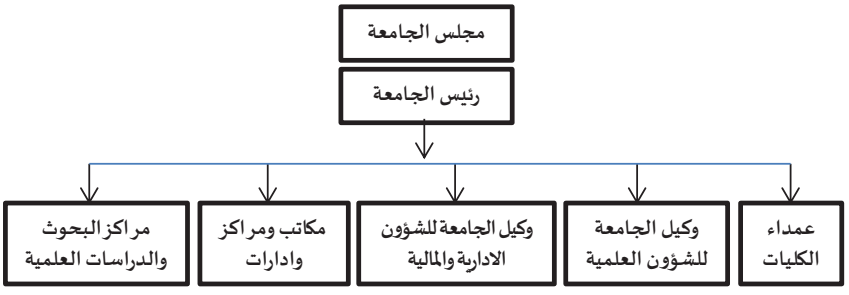

شكل(4) الهيكل التنظيمي الحالي لمعظم الجامعات الليبية

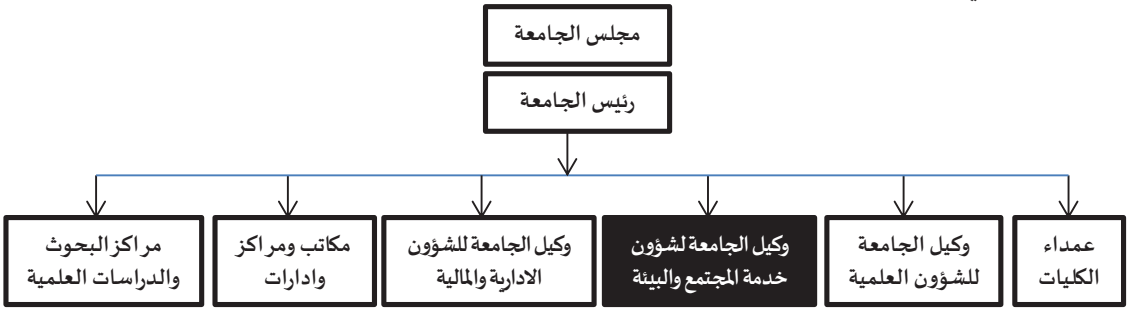

المصدر: من اعداد الباحثة

شكل (5) الوكالة المقترحة لخدمة المجتمع والبيئة في الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية

2- المستوى المجتمعي «علاقة الجامعة بالمجتمع»

وهى هنا تتعلق بدور الجامعة في تدعيم العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع ويمكن تقسيمها إلى:

أ- دور الجامعة في خدمة المجتمع في الظروف العادية وتشمل:

- توفير مقومات الشراكة المجتمعية وتشمل مد جسور التعاون بين الجامعة وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة.
- تشجيع فكر ريادة الأعمال والمبادرة بين الطلاب ومساعدتهم على الإقدام والتجربة.
- توجيه العملية التعليمية من خلال المناهج الموضوعة والمحاضرات على تشجيع الابداع المعرفي والابتكار، اضافة الى تعليم الطلاب التفكير الانتقادي الهادف والسليم الذى يعلمهم حرية الرأي والمسؤولية واحترام الرأي الأخر.

ب- دور الجامعة في خدمة المجتمع في الظروف الاستثنائية: وتشمل الأنشطة التي يمكن من خلالها النهوض بالفكر الإنساني ليصبح قادرًا على استيعاب التغيرات التي تحدث ويكون مؤهلاً لتقبل التحولات الديمقراطية والتعاطي مع الأمور بأسلوب علمي ومدروس، دون الانجرار وراء السلبيات عن طريق تقديم الدعم للمجتمع من خلال:

- نشر قيم التسامح والمواطنة، وتأكيد الوحدة الوطنية والانتماء.
- بناء قدرات الطلاب على مهارات حل المشكلات، والحوار، والتواصل الاجتماعي، والتفاوض.
- التأكيد على ضرورة المشاركة السياسية الهادفة وكيفية أعادة بناء الدولة من جديد.
- التوعية بالإرهاب ومقاومته بكافة أشكاله.
- تشجيع الطلاب على حب العطاء والعمل التطوعي.

الخاتمة

إن نجاح الجامعة في رسالتها ليس منوطاً بتحقيق وظيفتها التعليمية تجاه طلابها فحسب، بل يمتد نشاطها ليتسع للمجتمع ككل في الظروف الاعتيادية وفى الظروف غير العادية (الاستثنائية).

إلا أن الجامعات العربية عمومًا والليبية على وجه الخصوص تعانى ضعفًا واضحًا في القيام بدورها الاجتماعي في الظروف غير المتوقعة وأثناء حدوث الأزمات، فالجامعات الليبية تعانى تقصيرًا في تقديم خدمة المجتمع والمسؤولية المجتمعية اتجاه المجتمع أثناء الظروف العادية والمستقرة، ويزداد هذا التقصير ظهورًا في الظروف غير المستقرة التي تمر بها البلاد حالياً، وذلك نتيجة لوجود العديد من التحديات بعضها تحديات تشمل الأمور التنظيمية والإدارية من قوانين ولوائح وغيرها، وتحديات خارجية يعانى منها المجتمع الليبي عموماً كالتحديات الأمنية نتيجة لانتشار السلاح والتنظيمات المسلحة وعدم سيادة القانون. مما كان له الأثر الواضح على أداء الجامعات لعملها. وتحديات أخرى متعلقة بالعمل المجتمعي والشراكة المجتمعية.

ويزداد هذا الدور صعوبة في حالة غياب القوانين المنظمة لذلك والوحدات الإدارية المسؤولة عن أداء هذه المهمة إضافة عن عدم توفر أدارة فعالة للازمات بخططها البديلة والتي يمكن استخدامها عند الحاجة.

وأخيرًا يمكن القول أن استمرار الدراسة والعملية التعليمية في ظل هذه الظروف الصعبة يُعد عاملاً ايجابيًا، حيث يخاطر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بحياتهم في أماكن الاشتباكات والمناطق التي تسودها الفوضى وغياب القانون من أجل ضمان استمرار أداء الجامعات لدورها الأساسي، ألا وهو تعليم الطلاب واستمرار الدراسة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- اشتيوي، نجاح هدية. (2018). ***تنمية قيم المواطنة لطلاب الجامعات الليبية في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة***، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة.
- بدران، شبل والدهان، جمال. (2001). ***التجديد في التعليم الجامعي***، القاهرة: دار قباء للنشر.
- بدرالدين، ريم. (2011). ***أنشطة وانجازات قطاع شؤون خدمة المجتمع والبيئة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة***، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- صالح حمدي. (2003). «جامعة المستقبل: الفلسفة والأهداف»، ***المؤتمر السنوي العاشر لمراكز تطوير التعليم الجامعي***، القاهرة.
- السلمي، فاطمة عايض فواز. (2017). ***مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030***، الرياض، 11- 12 يناير.
- السحاتي، خالد. (2016). ***مؤتمر دور الجامعات في المجتمعات العربية***، أعمال الموسم الثقافي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي لعام (2017، 2016)، بنغازي.
- الحويلة، هايف هادى. (2009). «الوعى السياسي لدى طلبة جامعة الكويت وعلاقته ببعض المتغيرات المجتمعية»، ***مجلة التربية***، العدد 134، العدد(4).
- العقيل عصمت والحياري حسن. (2014)، «دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة»، ***المجلة الأردنية في العلوم التربوية***، مجلد 15، العدد 4.
- القطب، سمير عبد الحميد. (2006)، «الجامعة وتحقيق قيم الانتماء في ضوء معطيات القرن الحادي والعشرين»، ***مجلة كلية التربية جامعة المنصورة***، العدد 60.
- القيزاني، عمر فرج. (2017)، «دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلى بمنطقة الخمس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها»، ***المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس***، 25-27 ديسمبر.
- المعمري، سيف وأخرون. (2018). ***سير عشر جامعات حكومية عربية***. بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المومني، هيام عقلة. (2016). «دور كليتي إربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها»، ***مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، مج (43)، الجامعة الأردنية، 1753- 1771.

ثانيًا - مراجع باللغة الانجليزية:

- Ferreira & Fayola, A. (2018). ***Entrepreneurial Universities, Collaboration, Education & Policies***, Elgar.
- Igmatieff, M. (2018). "The Role of Universities in an Era of Authoritarianism", ***University World News***, Global.
- Robert K Yin. (1994). ***Case Study Research Design and Methods***. Sage Publications, USA. pp. 1-15 (Sent with Loud Effect) (4).
- Mehran, Azadeh, Yashar. (2011). "Corporate Social Responsibility & Universities: A Study of Top (10) Word Universities Websites", ***African Journal of Business management***, Vol. 36, No. 7.
- Arild Tieldvoll and Kristine Holtet. (1998). "The Service University in Service Society: The OSLO Case", ***Higher Education***, Vol. 35, No. 1, Jan, pp. 27-48.
- George Subotzky. (1999). "Beyond the Entrepreneurial University: The Potential Role of South a Fracas's Historically Disadvantaged Institutions in Reconstruction and Development", ***International Review of Education***, Nov., Vol. 45, pp. 504- 527.
- Olga Bain, Natalia & Nosova. (1998). "From Centrally Mandated to Locally Demanded Service: The Russian Case", ***Higher Education***, January, 34 (1), pp. 49- 67.
- John, Noftsinger. (1997). "Public Service Partnerships and Higher Education Restructuring in the Commonwealth of Virginia, University of Virgin", ***Higher Education***. Vol. 58, No. 6.
- John Levin. (2001). "Public Policy, Community Colleges and the Path to Globalization, The University of Arizona", **USA Higher Education**, 42, pp. 237- 262, Kluwer Academic, Netherlands.

The Role of Universities in Society Service in Extraordinary Unstable Conditions: Libya as Case Study

Fatima Abdu Asalam Aragib
Elmergib Universty
Libya
fme123114@gmail.com

ABSTRACT

In spite of the bulk number of studies that investigated the role of universities in society service and its surrounding environment during normal conditions, its role during unstable and unexpected conditions has not been widely tackled by researchers.

- Research significance and objectives: The objective of this study is to analyze the role of the university in community and society service in unstable changing environment. Though the study is focusing on the role of the universities in Libya during and after the 17th of February uprising, it adopts a comparative approach to examine the role played by western, and regional universities in similar circumstances.
- The research problem: The main problem of this study is to answer the following key question: "What is the role of Libyan universities in serving the society during the current exceptional and unstable conditions? What is the suggested strategy to activate this role?"
- Research methodology: The study will use the following approaches:
  a. Case study approach.
  b. Comparative approach.
  c. System analysis approach.
- Results: Through this comparative analysis on the international, regional and national levels the study came to the following results:
  a. While these is a great similarity in the role played by western and regional universities, in society service during stable ordinary situation Libyan universities ware paging behind.
  b. During extraordinary unstable conditions the situation of the universities in Libya was even worse. Internal conflicts dominated the scene and overcame the role that the universities should play in community services.
  c. No attempt was made by the Libyan universities to bring about peace and coexistence.
  d. Found out the absence of clear plans followed by Libyan universities particularly in unstable conditions, therefore a strategy was proposed.

Keywords: *Universities, Administrative Organizations, Organization, Society Service, Society Participation.*

CC BY NC